PISSN : 2571-9904 - EISSN : 2602-7763

البعد التنموي للاتصال من خلال المشروعات النسوية الصغيرة دراسة ميدانية على عينة من مشروعات النساء الحاصلات على تمويل في ريف ولاية عين الدفلى.

The developmental dimension of communication through small women's projects A field study on a sample of funded women's projects in the countryside of Ain Defla

عجال آسية.

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، assia.adjal@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 15/ 07/ 2023 **تاريخ القبول**: 01/ 09/ 2023 **تاريخ النشر**: 30/ 11/ 2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاتصال التنموي الذي تقوم به مختلف الهيئات المسؤولة عن المشاريع التنموية على المشروعات النسوية الصغيرة الممولة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج المسحي على عينة من المشاريع التنموية النسوية بولاية عين الدفلى، حيث بلغ عدد أفراد العينة **(142)** امرأة يشكلن **15%** من مجتمع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات المبحوثات لأثر الاتصال التنموي في دعم المرأة قبل بداية المشروع وذلك لمساهمته في تحقيق إحتياجاتها الاتصالية المرتبطة بجدوى المعلومة في مجال المشاريع الريفية النسوية الممولة مما يساهم في مواجهتها للكثير من العقبات من بداية المشروع وحتى نهايته.

الكلمات المفتاحية: الاتصال التنموي؛ الجهات الممولة؛ الاحتياجات الاتصالية؛ المرأة الريفية؛ المشروعات النسوية الصغيرة؛ ولاية عين الدفلى.

Abstract:

This study aims to identify the impact of development communication carried out by the various bodies responsible for development projects on small funded women's projects. Where the number of respondents was (142) women, who constituted 15% of the study population.

The study concluded that there are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) between the averages of the respondents' answers to the impact of developmental communication in supporting women before the start of the project, due to its contribution to achieving their communication needs related to the feasibility of information in the field of funded rural women's projects, which contributes to facing many obstacles from Project start to finish.

Keywords: *Ain Defla Province; communication needs; development communication; funding agencies; rural women; small women's projects*.

I. مقدمة

تعد المشروعات الصغيرة إحدى الآليات المهمة التي لها القدرة على تنمية المجتمعات وقد برز الاهتمام العالمي بها والإيمان بقدرتها على تنمية المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية، لما كان لها من أثر في إعادة بناء ما دمرته الحرب ومنذ ستينات القرن الماضي، أدركت الدول بما فيها دول العالم الثالث أهمية هذا النوع من المشاريع القادرة على النهوض باقتصاديات بلدانها، مع الفرق في قدرة بعض الدول على دعم ومساندة تلك المشاريع.

وتحتل المشروعات الصغيرة دوراً بارزاً في الخطط والسياسات التنموية للدول، وذلك لما لها من تأثير في التنمية ونقل المجتمعات من حالة التخلف إلى التطور والتقدم، فهي من ناحية تستطيع إمداد المشاريع الصناعية الكبيرة ببعض المكونات أو ما يسمى بالصناعات المغذية ومن ناحية أخرى، يمكن للمشروعات الصغيرة مساعدة الكبيرة منها في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة (أحمد، 2011). ومن ناحية أخرى، فإن المشروعات الصغيرة تستطيع استهلاك منتجات المشروعات الكبرى من المواد الأولية والآلات والسلع والمنتجات، وهذا بالضرورة يعني أنها تساهم في تطوير المشروعات الكبيرة بشكل إيجابي كذلك لا يمكن إهمال مساهمة المشروعات الصغيرة في تحسين وتطوير نوعية حياة المواطنين وتحقيق الرفاهية من حيث قدرتها على استيعاب العمال، وبالتالي الحد من الفقر والبطالة، وتحويل العمالة العاطلة إلى عمالة منتجة، كما توفر فرصة عمل لمحدودي الدخل وحديثي التخرج وبالتالي تحد من البطالة.

هذا وتساهم تلك المشروعات كذلك في إيجاد فرص عمل للمرأة وخاصة النساء اللواتي لم يحصلن على وظائف في القطاعين العام والخاص ولأسباب عدة، سواء قلة التعليم أو الانشغالات الأسرية أو قلة فرص التوظيف للمرأة وخاصة في مجتمعات العالم الثالث.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في كونها المصدر الرئيس لتغطية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات، ومساهمتها في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات في الدول النامية كما يسهم توطين تلك المشاريع في المناطق الريفية في تطويرها، مما يحد من الهجرة الريفية إلى المدينة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنمية تلك المناطق ويحد من انتشار المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة في المدن، والتي يلجئ إليها المهاجرون غالباً من الريف، هذا وتحقق تلك المشاريع الاكتفاء الذاتي للدولة في الكثير من المجالات خاصة الزراعية والخدماتية منها وتسهم المشاريع الصغيرة في دمج المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية (الدماغ، 2010).

بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية التي تؤديها المشاريع الصغيرة، فإنها تشكل أهمية اجتماعية أيضاً للمجتمعات وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة منها، حيث تستطيع المشاريع الصغيرة المساعدة على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلًا من الاعتماد على الآخرين، وتساهم في تطوير إبداعات الفرد بعيداً عن التزامه بأنظمة مقّيدة وتعليمات العمل، وتعمل على الحد من اعتماد الموظف على الأجور والرواتب، وبالتالي تساهم في تطوير مفهوم الريادة والابتكار، وإبعاد أصحابها عن الاتكال والركون إلى الوظيفة.

تساعد المشروعات الصغيرة أيضاً في القضاء على المشاكل الاجتماعية، فاستيعاب العاطلين عن العمل وخاصة فئة الشباب والمرأة وحصولهم على العمل يؤدي إلى الحد من المشاكل الناجمة عن البطالة والفقر، كالسرقة، وانتشار الدعارة، وغيرها (المحروق، 2011)، هذا بالإضافة إلى رفع قيمة الذات والعمل والتعاون (الحوامدة، 2009).

ويُعد تعريف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية **(UNIDO)** من أبرز التعريفات الخاصة بالمشروعات الصغيرة، فقد عرفت تلك المشروعات على أنها "ذلك القطاع المكوّن من الوحدات الإنتاجية التي تستثمر حجماً صغيراً نسبياً من رأس المال الثابت، بغض النظر عن مستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية" **(www.unido.org)**.

وعرّف بنك الاحتياط الفدرالي الامريكي المشروعات الصغيرة على أنها " المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق" (الحوامدة، **2009**، ص **22**).

تتصدر المشروعات الصغيرة العمل الاقتصادي في الجزائر، وأدرجت السلطة الجزائرية المرأة الريفية في خططها الاستراتيجية بهدف تمكينها لتحقيق دورها في التنمية، حيث أشارت الخطة الاستراتيجية للتنمية على ضرورة إشراك المرأة الريفية بالعملية التنموية، وذلك من خلال تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، حيث ركزت الخطة على تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات، بالإضافة إلى العمل على زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والنائية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **2016**).

وبدافع معالجة تلك القضية، بدأت بوادر العمل في العديد من المؤسسات الوطنية في سبيل تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، حيث ظهرت أهمية التمكين في خطط التنمية المستقبلية، وربطه بالأفراد الذين هم الأساس في العملية التنموية لأي مجتمع بتوفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية والاقتصادية للأفراد لإحداث التكيّف. وبالتالي يستطيع الأفراد المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم بالموارد التي تعنيهم (أبو منديل وآخرون، **2014**).

وقد امتد مفهوم التمكين كمصطلح للتعبير عن عملية فردية يأخذ الفرد فيها المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعه، ويُعد التمكين كعملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقها وتوفير العدالة الاجتماعية لهم، فهو يشير إلى "توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة واتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم (الحوامدة، **2009**). ويهدف التمكين بشكل عام إلى صنع إنسان قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة في المجتمع، بحيث يهدف إلى زيادة سيطرة الأفراد على شؤون حياتهم وزيادة ثقتهم بنفسهم واستقلالهم بحيث يصبحوا قادرين على تقديم الحلول الذاتية لمشاكلهم (سالم، **2013**).

وعلى المستوى الوطنى، وبالرغم من وجود العديد من المعيقات، إلا أن هناك تقدمًا ملحوظًا في إنجاز بعض الأهداف وخصوصاً في مجالي التعليم والصحة، حيث ازدادت نسبة النساء الجزائريات المتعلمات في السنوات الأخيرة، مقابل حالة من الضعف في مجال سوق العمل، إذ ما زالت النسبة متدنية حيث بلغ متوسط مشاركة المرأة العربية **25%** بينما بلغ متوسط المشاركة العالمية **69%** (بدر وآخرون، **2016**).

ونظراً لأهمية التمكين الاقتصادي، فقد برزت العديد من التعريفات الخاصة به، فقد عرّف التمكين الاقتصادي على أنه "كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفضي إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع" (أبو لحية، **2016**، ص **90**).

في حين عرف الأحمد **(2011)** التمكين الاقتصادي بأنه "عملية الارتقاء بقدرة المرأة للوصول إلى الموارد والأصول والفرص المختلفة والسيطرة والتحكم بها، واستبعادها من حالة التهميش والمعاناة والحرمان التي تعيشها، وإعادة التوازن إلى ميزان القوى بين الجنسين، للاستفادة وبالتساوي من منافع التنمية وانتشال المرأة من الفقر (الأحمد، **2011**).

وبذلك، يمكننا تعريف التمكين الاقتصادي بمعناه الشامل بأنه العملية التي تعنى بتنمية المهارات وتوفير الفرص والوسائل التي تساعد المرأة على توفير مصادر العمل والدخل الضرورية لسد احتياجاتها الحياتية وتحقيق رفاهيتها المعيشية.

إن تصدر التمكين الاقتصادي للمرأة، مجالات عديدة له ما يبرره، إذ يساعدها على إعادة ترتيب علاقاتها بمحيطها العائلي والاجتماعي وتنمية شعورها بالاستقلال الذاتي، بالإضافة الى تنمية مهاراتها العملية والعلمية، وإعادة صياغة علاقتها مع ذاتها بشكل إيجابي فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة أو المالكة إلى ذاتها تختلف عن نظرة المرأة غير العاملة أو غير المتعلمة أو معدومة الملكية.

وعليه تتمحور إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر البعد التنموي للاتصال على كفاءة المشروعات النسوية الصغيرة الممولة في ريف ولاية عين الدفلى؟

وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال محاولة التحقق من الفرضيات التالية:

حيث تحاول الدراسة اختبار الفرضية الرئيسة والتي مفادها: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** للاتصال التنموي على امتلاك المرأة الريفية لمشروع صغير وتمكينها اقتصادياً.

وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى استقلالها مادياً تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى قدرتها في اتخاذ القرارات داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى تقسيم العمل داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

وتهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- ✓ التعرف على تأثير الاتصال التنموي على الاستقلال المادي للمرأة الريفية المالكة لمشروع صغير بولاية عين الدفلى تبعاً لمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).
- ✓ الكشف عن دور الاتصال التنموي في قدرة المرأة الريفية المالكة لمشروع صغير على اتخاذ القرارات داخل المنزل بولاية عين الدفلى تبعاً لمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

تحديد دور الاتصال التنموي في تقسيم العمل داخل المنزل بالنسبة للمرأة الريفية المالكة لمشروع صغير

✓ بولاية عين الدفلى تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

بالنسبة للإجراءات المنهجية للدراسة تم استخدام المنهج المسحي، والذي من خلاله تمكنا من جمع البيانات بصورة منتظمة من عينة الدراسة عن طريق التعرف على المشاريع النسوية الممولة في ريف ولاية عين الدفلى وتأثير الاتصال التنموي الذي تقوم به الجهات المختصة على تحسن أداء المشروعات النسوية الصغيرة من خلال تحقيق الاستقلالية المادية للمرأة الريفية، ومن خلال قدرتها على اتخاذ القرارات داخل المنزل، وكذا تقسيم العمل داخل المنزل ، الأمر الذي استطعنا من خلاله وصف وتحليل وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

بالنسبة لمجتمع البحث وعينة الدراسة فقد تشكل مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي حصلن على تمويل مالي لإقامة مشروعات إنتاجية خاصة بهن في ريف ولاية عين الدفلى حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة **(750)** امرأة ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونة من **(150)** امرأة، واللاتى شكلن ما نسبته **20%** من المجتمع المبحوث، وتم قبول **(142)** استبانة منها، وبنسبة **(94.7%)** من مجموع الاستبانات.

بالنسبة لمفاهيم الدراسة فقد تضمنت الدراسة مجموعة من المفاهيم التي تحتاج إلى ضبط وتوضيح من الناحية الإصطلاحية والإجرائية والتي نذكر منها مايلي:

✓ **المشروعات الصغيرة:** عرف بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي المشروع الصغير بأنه "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق" (الحوامدة، **2009**).

وقد عرفنا المشروعات الصغيرة إجرائياً بأنها تلك المشاريع الريفية التي تشرف على تسييرها المرأة من خلال إنتاج سلع صغيرة أو تأمين خدمات بسيطة، وتعتمد بشكل أساسي على الجهود الشخصية، والخبرة المهنية، ويمكن لهذه المشاريع أن تؤمن فرص عمل لعدد محدود من الأشخاص بولاية عين الدفلى.

✓ **الاتصال التنموي:** فقد قمنا بتعريفه على أنه ذلك الاتصال الذي يستخدم فيه القائمون على العملية التنموية مختلف التوجيهات والنصائح والمعلومات والتوجيهات للنساء الريفيات صاحبات المشاريع باستخدام مختلف الأساليب الاتصالية الشفاهية والكتابية بهدف تلبية احتياجاتهم الاتصالية ذات الصلة بالمشروع القائم قصد تحقيق أهداف ذات جدوى للنظام الاقتصادي والمرأة صاحبة المشروع على حد سواء.

✓ **التمكين:** عرف على أنه "الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على التحكم في ظروفها والقدرة على إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على تحسين مستوى معيشتها". (سالم، **2013**).

وقد اعتبرنا التمكين إجرائيا على أنه قدرة المرأة الريفية بولاية عين الدفلى على إدارة مشروع ممول صغير بهدف تمكينها اقتصادياً (الاستقلال المادي "الدخل"، اتخاذ القرارات داخل المنزل، تقسيم العمل داخل المنزل).

✓ **الاستقلال المادي:** عرف بأنه مدى امكانية الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى القدرة على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة (سلامي وبيه، **2013**).

كما عرفناه إجرائياً بقدرة المرأة الريفية على التحكم بالدخل المتولد لديها سواء من عمل أو أية مصادر أخرى كالميراث وقدرتها على التصرف بذلك الدخل بحسب ما تراه مناسباً.

أولا: البعد التنموي للاتصال

يعتبر الاتصال من الظواهر الإنسانية و الاجتماعية المرتبطة بجميع النشاطات اليومية، كما يعتبر أيضا من الآليات الناجعة في التأثير على الأفراد . ومهما حاول الإنسان الابتعاد عن هذا التأثير في شخصه يجد نفسه في احتكاك دائم مع الآخرين يتواصل معهم، كما يجد نفسه عرضة لما تقدمه وسائل الإعلام و الاتصال بدرجة أو أخرى، فيتلقى مضمونها لأنه حتما يستمع ويشاهد ويتابع كل ما يتم تداوله عبرها . فيحدث التعديل أو التغيير أو التحفظ في تفكيره وسلوكه . ولكن يكون هذا طبعا بمستويات مختلفة ترتبط بسنه وثقافته وتربيته ومحيطه ....وترجع القدرة على التأثير في سلوك الأفراد أيضا إلى الاستغلال الأمثل لقدرات وسائل الاتصال. فوسائل الاتصال الشخصية والجماهيرية تملك من الامكانات ما يؤهلها للقيام بدور فعال لتوعية أوساط المجتمعات من أجل توحيد الجهود والتعاون بين السلطات العامة والأفراد بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

1. عناصر العملية الاتصالية التنموية:

1.1 القائم بالاتصال : يتمثل المرسل في العملية الاتصالية الخاصة بقضايا التنمية في السلطات الحكومية – أصحاب المشاريع–المستثمرين - الإعلاميين ...وغيرهم، ومهما كان هذا المصدر يجب أن يكون مستوعبا ومقتنعا وملما بموضوعه أو يستعين بخبير في مجال الاتصال حتى تتم العملية في أحسن الأحوال . وقد يكون المرسل هو المواطن الذي يعبر عن انشغالاته الخاصة بقضية تنموية معينة من خلال شكاوي، أو تقارير أو عملية سبر آراء تنشر في الصحف والمجلات أو تبث من خلال الاذاعة والتلفزيون وحتى الأنترنت. (حجاب، 2004)

2.1 الجمهور : هو المتلقي للرسالة الاتصالية التنموية والذي يجب معرفة معالمه بدقة بتحديد أبعاده واتجاهاته وإنتماءاته ومستواه الثقافي وموقعه الجغرافي ... وهذا لصياغة الرسالة الاتصالية وفقا للأهداف المسطرة. فمثلا في الجزائر يجب معرفة الجمهور المستهدف إن كان من الريف أو المدينة، من منطقة صحراوية أو ساحلية، هل غالبيته من المتعلمين أومن الأميين ... وهذا لمعرفة كيفية إعداد وتوجيه الرسالة المناسبة له والتي يفهمها . و إن كان المستقبل يتمثل في الجهات الحكومية في إطار ما يعرف بالاتصال الصاعد فيجب تحديد من مهام ومجال اختصاص كل جهة أو مسؤول في قطاع معين لمخاطبته وفق اختصاصه. (عجوة، 2004).

3.1 الرسالة الاتصالية : تتناول الرسالة الاتصالية في مجال التنمية الموضوع المقصود بعدة أشكال ، فتكون مكتوبة أو مرئية أو مسموعة ، مختصرة أو مطولة ، شفوية أو مقروءة... ويجب إعدادها وفق حجج و أدلة ومعطيات مقنعة مراعاة للمتلقي بكل خصوصياته.

4.1 الوسائل الاتصالية: هي القناة التي يستخدمها المرسل من أجل توصيل أفكاره، فهي تتنوع وتتعدد بشكل واسع . يجب اختيارها وفق اعتبارات تناسب القائم بالاتصال وإمكاناته وطبيعة الجمهور المستهدف ومضمون الرسالة....كاستعمال الإذاعة لمخاطبة الجمهور العام، واستعمال الاتصال الشخصي مع جماعات محلية قليلة العدد، وإقامة المعارض مع الشباب والطلاب في المدارس والجامعات....

5.1 رجع الصدى: إن التغذية العكسية هي دليل على وصول الرسالة إلى المتلقي وردود أفعاله في تبني سلوكات معينة واتخاذ مواقف حيال المشاريع التنموية هي من الأهداف التي يرمي إليها المرسل لذا من المفروض فتح مجالات استقبالها عن طريق فتح خطوط هاتف مجانية على مستوى المنظمات الحكومية أو المستثمرين ... لاستقبال مكالمات المواطنين للاستفسار أو إبداء الرأي أو بفتح مواقع إلكترونية عبر الأنترنت

خاصة بمجال التنمية لتلقي الرسائل وفقا للقدرات التفاعلية التي توفرها هذه الوسيلة وهذا لخلق الشعور بالمشاركة في القضايا التنموية. (الدسوقي، 2004)

2. وسائل الاتصال التنموي:

1.2 وسائل الاتصال الجماهيري : يطلق عليها أيضا اسم وسائل الإعلام أو وسائل الإعلام و الاتصال كمفهوم أكثر شمولية وهي الوسائل الواسعة الانتشار في مجال تغطيتها . تشمل هذه الوسائل : الصحف المجلات ،الكتب ، الإذاعة ، التلفزيون ، السينما ..... تستطيع هذه الوسائل عبر قنواتها المتعددة مخاطبة عقول الجماهير وتقديم معلومات لجمهور واسع في مجتمعات كبيرة، لديها فرصة الوصول إلى نقاط بعيدة بفضل التقنيات الضخمة. (الدسوقي، 2004)

2.2 وسائل الاتصال المحلية : وهي مثلها مثل وسائل الاتصال الجماهيري من حيث الوسيلة لكن تختلف عنها في مجال التغطية، إذ بإمكانها تقديم المعلومات ووجهات النظر إلى جمهور المجتمعات المحلية . ومن سماتها أنها قريبة من هذه المجتمعات وهي بذلك تعبر عن مشاكله وقضاياه وهي تفيد كثيرا في تناول القضايا البيئية بتشخيص مواضيع معينة لمناطق بذاتها، ليتسنى للمواطن المحلي أن يفهم ما يدور به هو ليتمكن من المساهمة بحلول ناجعة نابعة من واقع . ومن هذه الوسائل يذكر: الصحف و المجلات المحلية، الإذاعات والتلفزيونات المحلية ، الأفلام التسجيلية والأشرطة ، تسجيلات الفيديو ، أشرطة الكاسيت ....

3.2 وسائل الاتصال الجمعي : يذكر منها : النشرات، الكتيبات، المحاضرات، الندوات، المؤتمرات المعارض، الاحتفالات .....

4.2 وسائل الاتصال الشخصي : تنقسم بدورها إلى وسائل الاتصال الشخصي المباشر مثل : المناقشات والمحادثات الرسمية وغير الرسمية ، الاجتماعات ،الزيارات ، المقابلات ....ووسائل الاتصال الشخصي غير المباشر التي تتضمن الوثائق المطبوعة مثل: التقارير والرسائل ولوحات الإعلانات... والإلكترونية مثل: الهاتف والتلغراف والفاكس والحاسب الآلي... (حجاب، 2004)

3. الأسس العلمية لاختيار وسائل الاتصال التنموي :

هناك العديد من الدراسات والبحوث الهادفة للوصول إلى الوسائل الأكثر فعالية في مجال الاتصال التنموي . ويقوم المسؤول عن التخطيط الإعلامي التنموي بدراسة جميع الوسائل المتاحة حتى يمكن تحديد الوسائل المناسبة على ضوء قدراتها الذاتية وقدرتها على حل المشكلات القائمة وعلى التأثير في الجمهور المستهدف أي في ضوء النتائج المتوقعة . ويتم اختيار الوسيلة الاتصالية في المجال التنموي وفقا للاعتبارات التالية:

- ✓ الوسيلة الاتصالية المناسبة للفكرة التي قد تأخذ أشكالا مختلفة : لفظية أو فعلية أو تأخذ شكل أشياء أو لغة الإشارات.
- ✓ الوسيلة الاتصالية المناسبة للأهداف المتوقعة التي تتأثر إلى حد كبير بحاجات الجمهور المستقبل لهذه الرسالة فهناك وسائل تحدث تأثيرات آنية أو طويلة المدى.
- ✓ قدرة الوسيلة على إشباع احتياجات الجمهور ذوي الاختلافات والخصائص المتعددة : السن – الجنس – التوزيع الجغرافي – المستوى التعليمي – الميولات والسمات النفسية.
- ✓ مناسبة الوسيلة للقدرات الاتصالية للقائم بالاتصال من خلال توفر فيه بعض المهارات والإمكانات الاتصالية ومدى إلمامه بأصول العملية الاتصالية.
- ✓ الخصائص العامة للوسيلة من حيث عمرها الافتراضي ومكانتها بين المتلقين وخصائصها الفنية والإنتاجية وإمكانياتها في التغطية الجغرافية وسرعتها في توصيل الرسالة وقدراتها التأثيرية.(عجوة، 2004).

ثانيا: المشاريع الريفية النسوية الصغيرة

تعد هذه المشروعات أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد حيث ينظر من خلالها إلى للمرأة على أنها وحدة إنتاجية، ويركز على البعد الاجتماعي لتنمية الأسرة وتحسين أوضاعها بالدعم المادي والتدريب والتوجيه، وذلك لمواجهة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمل على زيادة قدرة وكفاءة الأسرة ماديا.

1.أنواع المشاريع الريفية النسوية الصغيرة:

- ✓ **الصناعات المنزلية** : عدد العمال بها أقل من خمسة والملكية فردية، بجانب استخدام المهارات اليدوية واستخدام المواد الخام المحلية ويتم التسويق من خلال الأسرة أو الأسر المنتجة.
- ✓ **صناعات حرفية** : تتأسس بجهود فردية غير منظمة والفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية في أداء العمل وإنتاج سلع ذات جودة عالية وعلاقات العمل بعيدة عن الأسس المنطقية للإدارة وعدد العمال أقل من عشرة وتستخدم المواد الخام المحلية ،ويتم التسويق من خلال الحي والأسر المنتجة.
- ✓ **صناعات بيئية** :مجموعة من الحرف التي تقوم على الجهد البشري والمهارات الفريدة المتوارثة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوفرة في البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للاستعمالوقد تمارس في مصانع صغيرة أو منازل وتحتاج إلى قدر ضئيل من رأس المال (فهمي، 2014).

2. أهداف المشاريع الريفية النسوية الصغيرة

- ✓ تهدف هذه المشروعات إلى المساهمة في تحقيق ظروف اجتماعية ومعيشية أفضل مع التركيز على نمط االسرة الفقيرة ووفقا لأهداف التنمية الريفية.
- ✓ تدريب المرأة على أنشطة ومهارات إنتاجية تدر عليها دخلاً يساعدها على رفع مستواها الاقتصادي ويحقق مستوى معيشي أفضل لها ولأسرتها.
- ✓ مساعدة المرأة الريفية على ممارسة أنشطة اقتصادية من خلال تقديم مشروعات ذات عائد اقتصادي في مجالات الإنتاج المختلفة التي تتناسب مع ظروف المجتمعات الريفية وذلك بتقديم قروض إنتاجية ميسرة للمستفيدات.
- ✓ محو أمية المرأة وتوجيهها إلى ضرورة إلحاق أبنائها بالمدارس.
- ✓ التوعية بأهمية معالجة القضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية والقضايا المستجدة التي تفرضها ظروف المجتمع.(فهمي، 2014).

3. شروط الإستفادة من المشاريع الريفية النسوية الصغيرة:

أما من حيث شروط الاستفادة من المشاريع الريفية النسوية الصغيرة فتستفيد من المشروع المرأة التي:

- ✓ تكون مقيمة بالمنطقة التي ينفذ بها المشروع أو المناطق المحيطة بها .
- ✓ لا يقل عمرها عن 18 سنة وقت تقديم الطلب ولا يزيد على 50 سنة.
- ✓ تكون ملمة بالقراءة والكتابة أو ملتحقة بأحد فصول محو الأمية .
- ✓ تكون مشتركة في عضوية مركز تنمية المرأة الخاص بالمشروع.

- ✓ يكون لديها المكان المناسب الذي تتوافر فيه الشروط المناسبة لإنشاء المشروع.
يكون لديها قدرة وخبرة على إدارة المشروع المراد تنفيذه.

- ✓ تقدم ضماناً أو ضامناً تقبله لجنة البت في المشروع .
- ✓ أن تتحمل السيدة المستفيدة بنسبة 10% من قيمة المشروع الإنتاجي كمساهمة منها في ويشترط أيضا تنفيذه، كما يتم تحصيل نسبة 5% من باقي قيمة المشروع 90% كمصروفات إدارية.(فهمي، 2012).

II. الطرق والأدوات

تم توظيف أداة الإستمارة الموزعة على 150إمرأة حاصلة على تمويل مشروعها بريف ولاية عين الدفلى وقد ألغيت 8 إستمارات وتم تفريغ 142إستمارة، حيث تضمنت الإستمارة ثلاثة محاور رئيسية محور البيانات الشخصية وتضمن ثلاثة أسئلة رئيسية على التوالي حول المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع أما المحور الثاني فقد خصصنا للاتصال التنموي في محاولة للتعرف على وسائله وإجراءاته، والجهات التي تشرف عليه وكذا أهميته بالنسبة لمرافقة المشروعات النسوية الريفية الصغيرة، وكذا محتوى هذا النوع من الاتصال وطبيعة الرسائل الاتصالية التي يحملها. أما المحور الثالث والأخير في الإستمارة فقد خصصناه للحديث عن جدوى المشروعات النسوية الصغيرة في ريف ولاية عين الدفلى وما يمكن أن تحققه من إستقلالية وقدرة على اتخاذ القرارات وتقسم العمل داخل المنزل .

كما وظفنا أداة الملاحظة من خلال الإطلاع على الوثائق والسجلات التي تتضمن معلومات حول المشاريع وكذا تعليمات وتوجيهات من الجهات الوصية والممولة لهذه المشاريع حيث تمكنا من خلالها من التعرف على محتوى الاتصال التنموي وطبيعة الرسائل الاتصالية التي تلبي الإحتاجات الإتصالية للنساء المالكات لمشاريع ريفية بولاية عين الدفلى، وكذا أغلب إنشغالاتهم الموجهة للجهات الوصية وطريقة التكفل بهذه الإنشغالات الأمر الذي يؤثر بشكل أو بآخر على نجاح المشروع .

III. نتائج الدراسة

تناول السؤال الرئيسي للدراسة أثر الاتصال التنموي على المشروعات النسوية الصغيرة الممولة للمرأة الجزائرية الريفية بولاية عين الدفلىً وتم اشتقاق مجموعة من الفرضيات الفرعية والتي تناولت عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثل في (الاستقلال المادي "الدخل"، القدرة على اتخاذ القرارات، تقسيم العمل داخل المنزل).

نتيجة التحقق من الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى استقلالها مادياً تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).
وقد أظهرت نتائج الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على الأسئلة **(24، 26، 28)**، وعليه فإن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو الفرضيةالأولى والتي تنص على (على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى استقلالها مادياً تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع) قد جاءت بدرجة مرتفعة، إذ بلغت الدرجة الكلية للاجابات **(83.00%)**، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هناك نية لدى النساء اللاتى امتلكن مشاريع ممولة إلى توسعة تلك المشاريع مستقبلا وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها **(87.67%)**، كما أن عينة الدراسة قد أكدت بأن المشروع قد ساهم في تحسين أوضاع أسرهن المالية وبدرجة مرتفعة وبنسبة

مئوية مقدارها **(81.67%)**، وبينت النتائج بأن النساء قد أصبحن يشعرن بالاستقلال المالي بعد إقامتهن للمشرو وبدرجة مرتفعة أيضاً وبنسبة **(80.00%)**. وهو ما أكدته دراسة (أحمد، **2011**) والتي بينت أن المشروعات الصغيرة قد أدت إلى تمكين المرأة في المجال الاقتصادي.

نتيجة التحقق من الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى قدرتها في اتخاذ القرارات داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

وللاجابة على الفرضية الثانية، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على الاسئلة. وعليه فإن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو السؤال الثاني والذي ينص على (عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى قدرتها في اتخاذ القرارات داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع). قد جاء بدرجة متوسطة، إذ بلغت الدرجة الكلية للإجابات **(75.00%)**. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاتصال التنموي قد زاد من ثقة المرأة الريفية المالكة للمشروع بنفسها وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها **(88.67%)**. كما أن عينة الدراسة قد أكدت نيتها في توسعة المشروع في المستقبل وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها **(87.67%)**. وقد أدى امتلاكها للمشروع إلى ارتفاع مشاركتها في قرار تعليم أفراد الأسرة وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها **(84.67%)**. كما أن النساء اللاتى امتلكن المشروع الممول يشاركن وبدرجة مرتفعة في قرار زواج أحد أفراد الأسرة سواء أكانوا من الذكور أم الإناث وبنسبة **(81.33%)**، وبالتالي فإن عينة الدراسة قد أكدت بأنها تقوم بحل مشاكلها بنفسها وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها **(79.67%)**.

في حين بينت النتائج أن إجابات النساء اللاتى حصلن على المشاريع الممولة قد جاءت بدرجة متوسطة وذلك فيما يتعلق بالسماح لهن بالعمل خارج المنزل لساعات طويلة وبنسبة تأييد بلغت **(61.00%)**. كما بينت النتائج أن وجهة نظر المبحوثات تعتبر أن المشروع قد يحقق نجاحاً أكبر في حال كان من يديره رجل وبنسبة تأييد متوسطة بلغت **(60.67%)**.

أما فيما يتعلق باستطاعة المرأة السفر للخارج دون الحصول على إذن من الزوج أو من رب الأسرة فقد جاءت بدرجة منخفضة، إذ بلغت نسبتها **(52.00%)** فقط وهو مؤشر يدل على أن العادات والتقاليد في ولاية عين الدفلى ما زالت تلعب دوراً في اتخاذ بعض القرارات فالعادات والتقاليد الاجتماعية ما زالت تقف عائقاً أمام تمكين المرأة.

نتيجة التحقق من الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى تقسيم العمل داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

وللتحقق من صدق الفرضية الثالثة، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على الاسئلة **(20-22)**، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو الفرضية الثالثة والتي تنص على (عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى تقسيم العمل داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).قد جاء بدرجة متوسطة، إذ بلغت الدرجة الكلية للاجابات **(67.33%)**. ويرجع ذلك إلى أن المبحوثات قد أكدن على أنهن يقمن بالأعمال المنزلية لوحدهن وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها **(83.67%)** كما تم التأكيد على أن أفراد الأسرة يساهمون في العمل داخل المنزل وبدرجة متوسطة وبنسبة مئوية مقدارها **(65.33%)** كما بينت النتائج أن رب الأسرة يساهم بدرجة منخفضة في الأعمال المنزلية وبنسبة مئوية مقدارها **(53.0%)** إذ نجد أن المرأة الحاصلة على المشروع الصغير الممول تقوم بالأعمال المنزلية وبالتعاون مع أفراد أسرتها في العمل داخل المنزل، كما نجد أن رب الأسرة يساهم أيضاً في الأعمال المنزلية وإن كانت تلك المساهمة بدرجة ضعيفة.

وبذلك يمكننا الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة من خلال استعراض ملخص للنتائج السابقة.

الاتجاه العام لإجابات المبحوثات نحو أثر الاتصال التنموي على المشروعات النسوية الصغيرة الممولة للمرأة الريفية بولاية عين الدفلى قد جاء بدرجة متوسطة، إذ بلغت الدرجة الكلية لجميع المجالات **(2.21)** وبنسبة مئوية مقدارها **(73.67%)**، ويعود سبب هذه النتيجة إلى أن أكثر المجالات التي تعمل على تمكين المرأة الريفية الجزائرية اقتصادياً قد جاء لصالح (الاستقلال المادي) والذي شكل ما نسبته **(83.00%)**، في حين نجد أن قدرة المرأة على اتخاذ القرارات داخل المنزل جاءت أقل تأثيراً وبنسبة مئوية مقدارها **(75.00%)**، أما فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل فقد جاءت أدنى الإجابات وبنسبة مئوية مقدارها **67.33%)**.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي **One-Way ANOVA** لاختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

نتيجة اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى استقلالها مادياً تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

* وجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(0.05)**.

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى استقلالها مادياً تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، ملكية المشروع). حيث بلغت قيمة **(F)** المحسوبة **(0.796، 1.393)** عند مستويي دلالة **(0.555، 0.252)** وهما ليستا دالتان إحصائياً، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(α≤0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى استقلالها مادياً تبعاً للمتغيرات (الحالة الاجتماعية)، حيث بلغت قيمة **(F)** المحسوبة **(2.856)** عند مستوى دلالة **(0.041)** وهي دالة إحصائياً.

وللتعرف على تلك الفروق، تم استخدام اختبار **(LSD)** للكشف عن مصدر تلك الفروق، وقد جاءت تلك الفروق ما بين فئتي (عزباء وأرمل) ولصالح فئة (عزباء)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العزباوات لا تقع عليهن التزامات مادية تجاه أسرهن. كما تبين وجود فروق ما بين فئتي (متزوجة وأرمل) ولصالح فئة (متزوجة). ويعزو الباحث ذلك إلى أن المطلقة يقع على عاتقها قسراً التزام تجاه أبنائها وأسرتها، وهذا يؤدي إلى ضعف استقلالها مادياً، في حين أن المرأة المتزوجة يكون بالدرجة الأولى الالتزام تجاه الأسرة مطلوب من رب الأسرة (الزوج).

نتيجة اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى قدرتها على اتخاذ القرارات داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى قدرتها على اتخاذ القرارات داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ملكية المشروع) حيث بلغت قيمة **(F)** المحسوبة **(0.258، 0.944، 1.345)** عند مستويات دلالة **(0.935، 0.422، 0.264)** على الترتيب وهي جميعها ليست دالة إحصائياً.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير وعلى تقسيم العمل داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **(0.05)** بين متوسطات إجابات النساء الريفيات في ولاية عين الدفلى لأثر الاتصال التنموي على امتلاك المرأة لمشروع صغير على تقسيم العمل داخل المنزل تبعاً للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ملكية المشروع). حيث بلغت قيمة **(F)** المحسوبة **(0.628، 0.973، 0.032)** عند مستويات دلالة **(0.694، 0.408، 0.969)** على الترتيب وهي جميعها ليست دالة إحصائياً.

IV. خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن الاتصال التنموي الذي خططت له الجهات المعنية قد كان له دور كبير في تكمين المرأة الريفية بولاية عين الدفلى، حيث أن آليات تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية عن طريق المشاريع الممولة في الريف الجزائري قد يعتبر نوعاًمن التعدي على بعض القيم والمعتقدات في المجتمعات المحافظة التي تعتبر المرأة كائن تابع لكيان الرجل، إلا أن التخطيط لبرامج الاتصال التنموي قد ساهم نوعاً ما رفع التحدي أمام المرأة الريفية وذلك لما كان لها من دور في تحقيق المرأة لاستقلاليتها المادية، وكذا مساعدتها في القدرة على اتخاذ القرار، وكذا العمل خارج المنزل. وعليه يتضح لنا أن الاتصال التنموي قد ساهم بنسبة كبيرة من نجاح مشاريع المرأة الريفية من خلال الإجابة على إنشغالاتها، واحاتياجاتها الاتصالية المتعلقة بما ينبغي أن تحصل عليه من معلومات حول عملها الأمر الذي يتطلب الإهتمام بذا النوع من الاتصال والعمل على تكوين كوادر بشرية ترافق المشاريع التنموية النسوية في المناطق الريفية قصد تشجيع العملية التنموية الاقتصادية بالولاية.

الإحالات والمراجع:

- .
- أبو الغيب علاء، والكرزن إياد، واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن **1325**، طاقم شؤون المرأة، (رام الله، فلسطين: طاقم شؤون المرأة، 2015)، ص 53.
- أبو جامع وداد سلمان، دور المرأة الجزائرية في تحقيق التنمية الريفية، دراسة غير منشورة، وزارة التضامن (الجزائر: وزارة التضامن، 2015)، ص 112.
- أبو لحية إسراء، دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاعاقة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، الجزائر، 2016) ، ص 42.
- أبو منديل غسان، وآخرون، واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، (غزة، فلسطين: مركز شؤون المرأة، 2014)، ص 298 .
- أحمد عفراء عدنان، دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة، دراسة ميدانية على المنطقة الساحلية، رسالة ماجستير رسالة غير منشورة، (سوريا: جامعة تشرين،2011) ، ص 137.
- الأحمد هويدا الاحمد، تمكين المرأة الريفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، سوريا، (جامعة دمشق: دمشق، سوريا، 2011).ص 98.
- الجمعية الجزائرية لصاحبات الأعمال، التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مؤسسة أصالة، (تندوف: مؤسسة أصالة، 2010)، ص 122.
- حجاب محمد منير، الإعلام والتنمية، الطبعة الثالثة، دار الفجر، (القاهرة: دار الفجر، 2001)، ص 78، 79.
- الحسين إقبال جعفر، أثر تمويل المشروعات النسوية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة السودانية، رسالة غير منشورة، ،(السودان: جامعة أم درمان ، 2009)، ص 78.
- الحوامدة نجلاء مخلد، المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة، رسالة غير منشورة، (عمان، الأردن: 2009)، ص 194.
- الدسوقي عبده ابراهيم، التلفزيون والتنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، (الاسكندرية: دار الوفاء، 2004)، ص 126، 127.
- الدماغ حنين، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة، فلسطين: 2010)، ص 55، 56.
- ر أشرف، وآخرون، مشاركة المرأة في القوى العاملة، مسارات ورقة تحليل سياسات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، (فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص 57، 58.
- رجب شادية عبد الله، تقديم تجربة المشروعات الإنتاجية النسوية الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة أم درمان، السودان: 2006)، ص 110.
- سالم أمل، محددات تمكين المرأة االريفية المعيلة بمحافظة الفيوم، دراسة غير منشورة، (مصر: جامعة الفيوم، 2013)، ص 208.
- سلامى منيرة، وبيه إيمان، المؤسسات الصغيرة كأداة التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد3، الجزائر، 2013، ص 53.
- الصوراني غازي، ونصر الله عبد الفتاح، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، دراسة غير منشورة، (فلسطين، غز: 2005)، ص 143.
- عجوة علي، الاعلام وقضايا التنمية، الطبعة الأولى، عالم الكتب، (القاهرة: عالم الكتب، 2004)، ص57 ، 58 .
- الفليت عودة، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، (2)، 19، ص 1129،1081.
- المحروق ماهر حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مجلد19، عدد4، الأردن، 2011، ص 203.
- محمد سيد فهمي، العدالة االجتماعية - استراتيجيات وآليات-، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014) ص 124.
- محمد سيد فهمي، مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012)، ص 78.
- منتدى الأعمال الفلسطيني، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، تقرير مركز الدراسات والأبحاث، (فلسطين: مركز الدراسات والأبحاث، 2014)، ص 190.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، الموقع الإلكتروني للمنظمة (**www.unido.org**).
- نجم منور، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد 3، يوليو، 2013، ص 276- 239.
- وزارة شؤون المرأة، شركاء في البناء: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسيين وتمكين المرأة 2017-2022، (فلسطين: 2022) ، ص 43.
- الوليدات عريب عبد الرحمن، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا (2010-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات المرأة، الجامعة الأردنية، (عمان، الأردن: 2016)، ص 310.
- Abu Al Ghayeb, A. and Al-Karnes, I. The Reality of Political Participation of Palestinian Women under the Security Council Resolution 1325, Women's Affairs Team, Ramallah, Palestine, p 23.
- Abu Jameh, W. The Role of Palestinian Women in Rural Development, (unpublished study, Gaza, Palestine: 2015), p 76.
- Abu Lahiyeh, I. The Role of Small Enterprises in Achieving the Economic and Social Empowerment of People with Disabilities in (Palestine: 2016), p 114.
- Abu Mandil, Gh. and others. The Reality of Economic Empowerment of Women in the Gaza Strip, Center for Women's Affairs, (Gaza, Palestine: Center for Women's Affairs, 2014), p 226.